

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.6/L.1/Add.2
1 December 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية
الدورة الأولى
جنيف، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية عن دورته الأولى

المقرر: السيد ب. أليبور (جمهورية ايران الاسلامية)

البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال (تابع)

| | |
|---|------------------|
| تايلند كولومبيا النمسا اليونيدو الولايات المتحدة الأمريكية أثيوبيا استراليا | <u>المتحدون:</u> |
|---|------------------|

ملحوظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معتم على الوفود لاجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - التي ينبغي تقديمها بالإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى العنوان التالي:
The UNCTAD Editorial Section

Room E. 8102
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657 or 5655

الفصل الأول

التعاون الدولي بشأن برامج وضع العلامات الإيكولوجية وإصدار الشهادات الإيكولوجية

(أ) تحليل مقارن للبرامج الراهنة والمخطط لها، بغية مناقشة مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل وأوجه التكافؤ؛

(ب) بحث السبل الممكنة لمراعاة مصالح البلدان النامية في وضع معايير العلامات الإيكولوجية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

الفرص السوقية للمنتجات "الملائمة للبيئة"

سبل ووسائل تعريف المنتجات الملائمة للبيئة وإصدار الشهادات لها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

(تابع)

إضافة

- قال ممثل تايلند إن بلده قد برع مؤخراً كواحد من بين الاقتصادات النامية الرئيسية الموجهة نحو التصدير، ومضى فوضف التطويرات المتصلة بوضع العلامات الإيكولوجية في بلده، فقال إنه قد أعد مؤخراً تقرير بشأن إدخال مخطط "للعلامات الخضراء" في بلده بمساعدة خبير من الوكالة البيئية الاتحادية لألمانيا بالتعاون مع حكومة تايلند وهيئات الأعمال والبيئة التايلندية. ثم أنشأت وزارة الصناعة "مخطط العلامات الخضراء التايلندي" برئاسة مجلس يتألف من أعضاء من الوكالات ذات الصلة، مهمته اختيار مجموعات منتجات لدراسة إمكانية وضع علامات إيكولوجية لها واتخاذ قرارات بشأن الأولويات الأساسية لمخطط العلامات الإيكولوجية، والمعايير لمجموعات المنتجات، وهيكل ومستوى رسوم البطاقات الإيكولوجية والأنشطة الداعمة. وستنشأ بعد ذلك لجان ولجان فرعية فنية واستعراضية، فتطور اللجان الفنية معايير لمخطط العلامات الإيكولوجية وتتناول مجموعات منتجات خاصة. وستتألف هذه اللجان الفنية من خبراء من الصناعة ومنظمات المستهلكين والمجموعات البيئية وغيرها، حسب الاقتضاء، وستطور اقتراحات للعلامات الإيكولوجية. وستتألف لجنة الاستعراض من أشخاص من مجموعات المصلحة المعنية وكذلك من الجمهور، وستناقش اقتراحات المجلس قبل اتخاذ قرارات. وستنشأ لجان فرعية داعمة أو يدعى خبراء للقيام بمهام محددة. وقد اكتمل في حزيران/يونيه ١٩٩٤ مشروع تقرير عن الروابط المتبادلة بين التجارة والبيئة، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أشار هذا التقرير إلى أن آثار العلامات الإيكولوجية في أسواق تايلند

الرئيسية، أي أمريكا الشمالية وشرق آسيا وأوروبا، لم يكن كبيرا حتى تاريخه. وذكر ممثل تايلند أنه لم يصل إلى علم أي من مكاتب ترويج الصادرات التايلندية أن أيًا من منتجات تايلند قد منح علامة إيكولوجية أو رفض منحه مثل هذه العلامة.

٢- وقالت ممثلة كولومبيا إن مخططات العلامات الإيكولوجية لها تأثير كبير على قدرة مؤسسات البلدان النامية على المنافسة في التجارة والتصدير، وإن هذا يؤثر بصفة خاصة في المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها استيعاب التكاليف التي يستلزمها استخدام تكنولوجيات أنظف ومواد خام ملائمة للبيئة وعمليات إنتاجية أكثر تقدما ولكنها أكثر تكلفة أيضا. وقالت إن الذي يردد لغالبية المخططات القائمة هو الصناعات المحلية في البلدان المتقدمة ولكن المنتجات المختارة هي في أغلب الحالات المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، مثل المنسوجات والأحذية والزهور.

٣- ويمكن تبرير الاستثمارات الالزمة للامتثال لمعايير العلامات الإيكولوجية إذا ما كان لمصドري البلدان النامية فرصة مؤكدة للوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بتجربة كولومبيا في مجال إدخال مخططات العلامات الإيكولوجية للمنسوجات والزهور، ثارت صعوبات في تقييم الفرص التي ستتعمق بها المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية في الأسواق الأجنبية، ولذلك هناك أدلة تجريبية على مدى ما ستعود به مثل هذه العلامات من زيادة الفرص السوقية ومن حيث عوائد الاستثمارات.

٤- وفيما يتعلق بما ينبغي القيام به من عمل في هذا المجال أشارت بثلاثة مجالات عامة: أولاً إجراء دراسات تفضي إلى الاعتراف بالمعايير وبمخططات العلامات الإيكولوجية وبمفهوم التكافؤ؛ وثانياً إجراء دراسات لإقامة أدلة تجريبية على التأثير البيئي للمنتجات والعمليات والمواد الخام، بحيث يمكن توجيه التدابير المتخذة من أجل حماية البيئة إلى أكثرها ضرراً بالبيئة، وأخيراً التعاون التقني باعتباره مجال عمل ذات أولوية عالية.

٥- وذكر ممثل النمسا أنه يمكن طرق مسألة التسعير على أساس التكلفة الكاملة من خلال سياسات وتدابير مناسبة تعزز تدخل العوامل الخارجية البيئية، لكن هذا أمر لا يرجح تحقيقه في المستقبل القريب. ولذا أشير بأن تجري، في توافق مع السعي لتعزيز التقدم نحو تحقيق التسعير على أساس التكلفة الكاملة، مواصلة الجهد التي تبشر بالنجاح في الأجل القصير أو المتوسط على الأقل. ومن النهج الممكن تخفيض التأثير البيئي للاستهلاك عن طريق التعرف على المنتجات المفضلة بيئياً الأقل ضرراً في تأثيرها البيئي خلال دورات حياتها، وزيادة إدراك المستهلكين والصناعات لوجود مثل هذه البديل. وفي هذا الصدد، سيحفز وسي الجمهور بالشواغل البيئية المنتجين على مراعاة هذه الشواغل وبذل الجهد من أجل تدخل التكاليف البيئية، فيتيح توفيرهم أدلة مقنعة على جهودهم للمستهلكين أن يتذدوا قرارات سليمة بيئياً للشراء فيزيد وبالتالي من توافر المعلومات عن الجوانب البيئية للمنتجات.

٦- وينبغي عدم استخدام الافتقار إلى دليل علمي قاطع على ملاءمة المنتجات بيئياً كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة للتكلفة لمنع التدهور البيئي، وإنما ينبغي اتباع نهج عملي متدرج يسعى إلى الحد من هذا الافتقار، بالاستمرار في توليد وجمع وتنظيم المعرفة العلمية فيما يتعلق بالعوامل التي يرجح لها بيان أن المنتجات أفضل بيئياً وأنها ستكون أقل ضرراً من الناحية البيئية خلال دورات حياتها.

-٧- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إن مركز نشاط برنامج الصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد بدأ بالاشتراك مع اليونيدو، على أساس نموذجي لتعزيز الإنتاج الأنظف، برئاسة ميدانياً جديداً يدعم مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في حوالي ٢٠ بلداً لمدة خمس سنوات. فـالإنتاج الأنظف، الذي يعرف أيضاً باسم منع التلوث والتقليل من النفايات، يقضي على النفايات في مصدرها، فيحسن النوعية البيئية بل وغالباً ما يرفع من الربحية. ويطلب الإنتاج الأنظف تطبيق استراتيجية بيئية وقائية متكاملة تطبقاً مستمراً على العمليات والمنتجات بغية تخفيض مخاطرها على الإنسان والبيئة.

-٨- وستزيد المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف من أنشطة اليونيدو الجارية لمساعدة التقنية في هذا المجال بتعزيزها الإنتاج الأنظف والعمل كجهات وصل وطنية تقوم بما يلي: (أ) تحسين إدراك المشكلة و توفير معلومات؛ (ب) تقديم التدريب وتنمية الموارد البشرية في مجال الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات النظيفة؛ (ج) تنفيذ مشاريع إضافية قطاعية ومتعددة القطاعات بغية تأمين أثر مضاعف؛ (د) توفير الصلة وتأمين التعاون بين الصناعات والوكالات الحكومية في البلدان. وبالنظر إلى بارامترات هذا النشاط للاليونيدو هناك حد لنطاق التكنولوجيات النظيفة الداخلة في عمليات الإيصال، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستعمل اليونيدو عن كثب مع المراكز في توفير الدعم المستمر، وسيدير هذه المراكز أشخاص متخصصون من البلدان المعنية ويفضل أن تقام هذه المراكز في مؤسسات موجودة فعلاً. وستوفر المرحلة الأولى من البرنامج التمويل لثمانية مراكز لمدة ثلاثة سنوات، كما ستتحدد هذه المرحلة الطلب على مثل هذه المراكز في البلدان النامية لأنها كلها قد دعيت إلى الاشتراك، هذا إلى جانب الاقتراحات التي تمر بمرحلة انتقالية. وستطور فرادي المراكز خطط عمل خماسية وسنوية وتنفذ الأنشطة المخطط لها على هذا النحو. وسيقوم مجلس استشاري بإجراء استعراض. أما المرحلة الثانية من البرنامج فستوفر التمويل للمراكز الشهانية لمدة عامين آخرين، ولأربعة عشر مركزاً جديداً أو أكثر لمدة خمس سنوات، حسب توافر التمويل الذي سيطلب من المتبرعين لأغراض خاصة لصندوق التنمية الصناعية التابع للاليونيدو. كما يتوقع الحصول على دعم ثانوي لكلا المراحلتين فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين وعمليات الإيصال.

-٩- وحتى الآن أرسلت ٣٩ منظمة ومؤسسة من ٢٥ بلداً ناماً طلبات لكي تصبح مراكز وطنية للإنتاج الأنظف. وقد اجتمع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ فريق استعراض خارجي فرز الطلبات ووضع قائمة بتسعة مؤسسات في تسع بلدان زارها ممثلو اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٤. ودعى ممثلون من ستة بلدان نامية وبلدين يمر اقتصادهما بمرحلة انتقالية إلى حلقة دراسية استشارية رفيعة المستوى بشأن الإنتاج الأنظف عقدتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في وارسو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقد تبع الحلقة الدراسية برنامج تدريسي أكبر لموظفي المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف؛ ومن المقرر أن يقوم بالاختيار النهائي للمراكز خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ فريق من ممثلي اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-١٠- ورحب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأعمال الأونكتاد في مجال العلامات الإيكولوجية وإصدار شهادات للمنتجات الملائمة للبيئة، وأعرب عن موافقته على أنه يلزم بصفة خاصة التركيز على مخطوطات العلامات الإيكولوجية حيثما يوجد اشتراك حكومي لأن مثل هذه المخطوطات قد يكون معناها تأييد الحكومة للمنتج المعنى. وذكر بأن المقصود من العلامات الإيكولوجية هو إعطاء المستهلكين فرصة لإدخال الاعتبارات البيئية كعامل في قراراتهم فيما يتعلق بالشراء، وبذلك يكونقصد منه مكافأة المنتجين الذين يلبون تفضيلات المستهلكين هذه بالسماح لهم بزيادة مبيعاتهم أو أسعارهم أو كليهما، فتعزز العلامات

الإيكولوجية التنمية المستدامة. ولم تشر مخطوطات العلامات الإيكولوجية مشاكل تجارية ذات بال فيما مضى، ولكن الانشغال حول الوصول إلى الأسواق يلقي اهتماما. بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن العلامات الإيكولوجية يمكنها، بتوفيرها وسيلة للتعرف على المنتجات الملائمة للبيئة، إيجاد أسواق جديدة لهذه المنتجات أو السماح للمنتجين بالبيع بسعر أعلى. وفيما يتعلق بمسألة الشفافية قال إن أفضل وسيلة لتفادي ممارسات العلامات الإيكولوجية التمييزية ربما كانت بزيادة الشفافية في اختيار فئات المنتجات والمعايير والعبارات، وإنه ينبغي لمنتجي البلدان الثالثة التمكّن من الاشتراك حيثما تتأثر مصالحهم. لكن ليس من الضوري أن يقتصر الاشتراك على المنتجين وإنما يتعمّن أن تكون العملية مفتوحة أيضاً أمام ممثلي المستهلكين والخبراء التقنيين والمنظمات غير الحكومية وموردي البضائع والخدمات البيئية ذات الصلة. ومن الأفكار المفيدة ذات الأهمية بالنسبة للعلامات الإيكولوجية أحكام الاتفاق الجديدة المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة، التي تدعو إلى نشر إشعار وإلى إتاحة فرصة للتعليق وإنشاء " نقاط للتحري ". ومفيدة أيضاً مبادرة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بوضع مبادئ توجيهية لوضع العلامات الإيكولوجية، ولكن وضع معايير وعيوبات فعلية تظل مسؤولية سلطات العلامات الإيكولوجية.

١١- وفيما يتعلق بقضية أساليب العمليات والإنتاج قال إن الولايات المتحدة تشارك البلدان النامية في مشاغلها إزاء مخاطر التمييز والحماية التجارية في مخطوطات العلامات الإيكولوجية. وحيثما تتناول معايير أساليب العمليات والإنتاج أضراراً بيئية محلية فقد يجدر النظر في مراعاة الاختلافات في الظروف المحلية، لا فيما بين البلدان فقط وإنما أيضاً داخل البلدان. ولكن ينبغي عدم تجاهل تأثير العمليات في مخطوطات العلامات البيئية، وعدم الاكتفاء يجعلها محل تحر من حيث استيفاء اللوائح البيئية المحلية، بالنظر إلى أن غرض العلامات الإيكولوجية ليس تشجيع الامتثال للوائح الحكومية وإنما تشجيع المنتجين على تحسين الملاءمة البيئية لمنتجاتهم، فقد يتضمن التأثير البيئي العام لمنتج مساهمة كبيرة من عملية الإنتاج فيكون بالتالي ذا أهمية مباشرة للمستهلك. والمنهج الملائم الذي ينبغي اتباعه إزاء أساليب العمليات والإنتاج يقع بين طرفين نقىض هما استبعادها من أي دراسة أو الإصرار على منهج موحد جامد. وإنما ينبغي تناولها على أساس حالة فحالة. وفيما يتعلق بمسألة التحقق فإن وضع العلامات الإيكولوجية هو، جزئياً، استجابة إلى الازدهار في "التسويق الأخضر" وإلى التشكك في موثوقية الادعاءات البيئية. من هنا كان التتحقق الموثوق أمراً لا غنى عنه لا لحماية المستهلك فحسب وإنما أيضاً لحماية المنتجين الذين ينفقون الوقت والمال على الامتثال للمعايير البيئية. لذا كانت الشهادات من أطراف ثلاثة أمراً أساسياً. بيد أنه قد توجد طرق للتقليل قدر الإمكان من تكاليف عملية التتحقق والاضطراب الناجم عنها. وتتضمن الإمكانيات المقترنة في ورقة أمانة الأونكتاد استخدام شركات دولية لإصدار الشهادات أو بناء قدرات للتحقق في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالاعتراف المتبادل والتكافؤ يتطلب الاعتراف المتبادل "ثقة متبادلة" فيما بين سلطات العلامات الإيكولوجية وسلطات إعطاء الشهادات، بيد أنها مفهوم أُضيف مؤخراً جداً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ولم تتبين النتائج بعد. كما يتطلب مفهوم التكافؤ مزيداً من الدراسات التحليلية ولا سيما إذا ما استخدم بطريقة تختلف عن تكافؤ معايير المنتجات. ومن المهم الحصول على مدخلات الدوائر البيئية قبل تحديد وتقييم فعالية هذه النهج في سياق العلامات الإيكولوجية.

١٢- وفيما يتعلق بالمنتجات الملائمة للبيئة فإن التمييز الوارد في ورقة الأونكتاد بين العلامات البيئية والتعرف على هذه المنتجات يبدو مفتقرًا إلى الوضوح إلى حد ما. يضاف إلى هذا أن مقاطعة المستهلكين ينبغي ألا تدخل ضمن المواضيع؛ وعلى أي حال ليس للحكومات أن تعلّي على المستهلكين أفضلياتهم. ومن جوانب تعزيز ثقة المستهلكين في الادعاءات البيئية لمنتجين (بطاقات النوع الثاني) التي أُبخست حقها

إلى حد ما تجربة عدد من الحكومات في تطوير مبادئ توجيهية للصدق في الإعلان البيئي. ففي الولايات المتحدة صدرت مثل هذه المبادئ التوجيهية بالاشراك بين لجنة التجارة الاتحادية ووكالة حماية البيئة في عام ١٩٩٢. وأخيراً قال إن القضية التي أثيرت في سياق العلامات الإيكولوجية تدرج في نطاق ولاية عدد من المنظمات الدولية، لذا كان من المهم الاستفادة من خبرة كل منها مع تفادي ازدواج الأعمال. ولاؤنكتاد دور هام يلعبه في تحليل هذه القضية ومن الحتمي أن يكون موافقة تبادل الآراء في المستقبل أمراً مثمناً.

١٣- وأكد ممثل أثيوبيا الحاجة إلى اشتراك البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في النقاش حول العلامات الإيكولوجية والفرص السوقية للمنتجات الملائمة للبيئة، لأن لهذه القضايا تأثيراً كبيراً على نموها الاقتصادي بصفة عامة ونمو صادراتها بصفة خاصة.

٤- ولكن الكثير من البلدان النامية لم تتعرف بعد على خبرائها في هذا الميدان لذا ينبغي التركيز على مشاركة خبراء من البلدان النامية على أوسع نطاق ممكن، ولا سيما من أقلها نمواً. وفي هذا السياق شدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً. وينبغي للبلدان النامية التعرف على احتياجاتها ومتطلباتها من المساعدة التقنية. وينبغي مناقشة موضوع المساعدة التقنية تحت بند مستقل في المداولات المقبلة للفريق العامل المخصص.

٥- وأفاد ممثل استراليا بأنه ليس لدى بلده أي مخططات للعلامات الإيكولوجية من النوع الأول تنطوي على شهادات من أطراف ثالثة، ولكنه قال إنه قد بذلت محاولة لبدء مثل هذا المخطط قبل عدة أعوام مضت. ثم لاحظ أن الأونكتاد في وضع يتيح له تقديم مساهمات خاصة للأعمال بشأن التجارة والبيئة والتنمية وأشاد بالأمامنة لأعمالها. ومن أهم الإسهامات التي يمكن للأونكتاد والفريق العامل تقديمها للنقاش حول التجارة والبيئة اقتسام الخبرات والتشجيع على إجراء نقاش شامل للسياسة العامة. وينبغي للفريق العامل وسائر المحافل المختصة استكشاف نطاق التعاون الدولي لمواجهة قضايا مثل الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بمخططات العلامات الإيكولوجية. وينبغي الاهتماء دائماً بمبدأ السعي من أجل التوصل إلى حلول عادلة تعاونية للمشاكل التي تشير شواغل عالمية، سواء كانت القضايا بيئية أو تجارية أو إنسانية.

٦- وعند النظر في إدخال تدابير مثل مخططات العلامات الإيكولوجية، وبالتأكيد حيثما يوجد اشتراك حكومي في مثل هذه المخططات، ينبغي إشراك مجموعة من الوكالات لتأمينأخذ كل الاعتبارات البيئية والتجارية والإنسانية في الحسبان في عمليات اتخاذ القرارات، وتناول الشواغل مثل الشفافية والمشاركة وتفادي الممارسات التمييزية.

٧- وربما أمكن في حالات كثيرة التصدي في وقت واحد للمشاكل في تطبيق وتنفيذ تدابير مثل مخططات العلامات الإيكولوجية، من ناحية، واستكشاف الفرص السوقية للمنتجات الملائمة للبيئة من الناحية الأخرى. ولكي يتحقق هذا ينبغي ايجاد الوسائل لتحويل الأدوات التي يبدو للوهلة الأولى أنها تشير مشاكل إلى أدوات إيجابية للنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية والبيئية لتعزيز التنمية المستدامة.

- - - - -